

اتجاهات السعوديين الذكور نحو الرغبة في زيادة النسل وارتفاع حجم الأسرة دراسة على منطقة القصيم

د. مُجَدِّد بن عبدالرحمن السعوي

قسم الاجتماع - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

المُلخَص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الرجال السعوديين في منطقة القصيم نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عدد من المحددات والسمات الاجتماعية والديموغرافية على توجهات عينة الدراسة تجاه القضية محل الدراسة . وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات على عينة عشوائية مطبقة على أعضاء هيئة التدريس والموظفين في جامعة القصيم ، واستخدمت الدراسة مقياس الاتجاهات نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة ، وخرجت الدراسة بأن الرجل السعودي لا يزال راغباً في زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة ، ولديه توجهات عالية نحوها ، متوافقاً في ذلك مع الاتجاه العام لمستويات الخصوبة المرتفعة في المملكة ، ونتيجة لذلك لم تكشف الدراسة أثراً كبيراً للعمر ، والحالة الاجتماعية ، والدخل ، ونوع الوظيفة على توجهات الباحثين نحو زيادة النسل ، لكنها كشفت في ذات الوقت وجود أثر محدود للمستوى التعليمي ، وبيئة التنشئة ، ونوعية الأسرة التي نشأ فيها الباحثون ، والتعدد على الاتجاهات نحو زيادة النسل . وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات السكانية في المجتمع السعودي ، وإتاحة البيانات السكانية للباحثين ، وتكثيف الدراسات في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية: النسل ، حجم الأسرة ، المجتمع السعودي.

مُقَدِّمَةٌ :

أول تعداد سكاني بالمفهوم العلمي الصحيح في المملكة العربية السعودية ، فبلغ عدد السكان فيها سبعة ملايين نسمة ، ثم توالى التعدادات والمسوحات السكانية والاجتماعية فتبين من خلالها وجود نمو سكاني سريع ، وارتفاع كبير في معدلات الخصوبة ، إذ تجاوز عدد السكان في السعودية في العام ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) ثلاثين مليوناً فتضاعف عدد السكان أكثر من أربع مرات في ظرف أربعين عاماً ، إلا أن هذا النمو السريع بدأت تظهر عليه ملامح التباطؤ والانخفاض في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة النمو السنوي في العام ١٤٣٤هـ عند ٢.١ % ، ومعدل خصوبة بلغ ٣.٣ (مصلحة الإحصاءات العامة ١٤٣٤هـ) ، وتعزو مصلحة الإحصاءات العامة هذا التغير في نسبة النمو السنوي إلى الانخفاض في معدلات الخصوبة الكلية لدى المرأة السعودية والذي يعزى بدوره إلى عاملين رئيسيين هما: زيادة تعليم المرأة ، وزيادة الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة.

قبل توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥٢هـ ، لم تكن هنالك إحصاءات سكانية يعول عليها علمياً تسبر معدلات النمو أو معدلات المواليد والوفيات ، ولكن المعطيات كانت كما هو الحال في جميع المجتمعات النامية تشير إلى ارتفاع كبير في معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال لانعدام الخدمات والرعاية الصحية الجيدة ، ونتيجة لذلك ولأجل ضمان الحصول على الأطفال كان رب الأسرة وزوجته يعمدان في تلك الظروف إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال ليعوض الباقون على قيد الحياة من توفي منهم . وفي العام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤م) تم إجراء أول تعداد سكاني للمملكة بعد توحيدها ، وقد أجري في مدينتي الرياض وجدة ، وكان أقرب إلى المسح السكاني منه إلى التعداد السكاني؛ نظراً لافتقاده صفة الآنية التي تعتبر شرطاً أساسياً لأي تعداد سكاني (الخریف ، ١٤١٤هـ) ، وبلغ عدد السكان في ذلك الحين ثلاثة ملايين ومائتي ألف نسمة . وبعدها بعشر سنوات - في العام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) تحديداً - تم إجراء

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ولا شك أن افتتاح المملكة على العالم بعد الثورة النفطية وحاجتها إلى اليد العاملة الماهرة من الخارج لمواكبة متطلبات التنمية والبنى التحتية حتم عليها استقبال الهجرات العالية الكثيفة؛ فشكلت نسبة لا بأس بها من ذلك النمو المتسارع في عدد السكان، كما أن توفر الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية في المدن واستئثارها بوجود المرافق العامة بصورة أفضل من تلك الموجودة في الهجر والقرى والبادية ساهم أيضاً في زيادة وتيرة الهجرات الداخلية إلى المدن وخاصة بين الشباب، إلا أن هذه الزيادة المشاهدة لم تكن نتيجة لتلك الهجرات الخارجية أو الداخلية فقط، وإنما أيضاً نتيجة للزيادة الطبيعية في النمو السكاني الناتج عن الارتفاع في معدلات المواليد والانخفاض في معدلات الوفيات بشكل عام وخاصة لدى الأطفال الرضع؛ إذ ساهمت جميعها في بروز هذا النمو بشكل ظاهر ليصبح من بين أسرع معدلات النمو السكاني في العالم (Population Reference Bureau, 2013).

خلال الخمسين سنة الماضية لم يكن حجم السكان في منطقة القصيم بمنأى عن غيره من مناطق المملكة العربية السعودية من حيث النمو المتسارع في عدد السكان، بل كان انعكاساً مماثلاً تماماً، لم شهدته المملكة بشكل عام وتشهده من زيادة سريعة في عدد السكان وارتفاع كبير في معدلات الإنجاب، والجدول رقم (١) يوضح التسارع الكبير في وتيرة النمو السكاني للمدن والمحافظات الرئيسية في منطقة القصيم منذ ثاني تعداد رسمي للسكان عام ١٩٩٢م، حتى آخر تعداد سكاني عام ٢٠١٠م؛ إذ يظهر الجدول كيف قفز عدد السكان في مدينة بريدة من ٢٨١ ألف نسمة عام ١٩٩٢م إلى ٦١٤ ألفاً عام ٢٠١٠م أي بنسبة نمو بلغت ١١٨% في أقل من عشرين عاماً. أما في محافظة عنيزة فقد زاد عدد السكان فيها لنفس الفترة من ٩٦ ألف نسمة إلى ١٦٤ ألف نسمة، بنسبة نمو بلغت ٧٠%، كما قفز عدد السكان في محافظة الرس من ٨٤ ألفاً إلى ١٣٣ ألفاً لنفس الفترة أي بنسبة نمو قاربت ٦٠%، وهكذا بقية المحافظات حيث بلغت نسبة النمو فيها ما بين ٣٠ إلى ١١٦%، أما على مستوى المملكة العربية السعودية ككل؛ فقد قفز عدد سكانها لتلك الفترة من سبعة عشر مليون نسمة إلى أكثر من ٢٧ مليون نسمة بنسبة زيادة بلغت ٦٠%.

جدول رقم (١): تطور أعداد السكان في مدن منطقة القصيم الرئيسية حسب نتائج التعدادات السكانية من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٠م ونسبة التغير بينها

نسبة الزيادة	٢٠١٠م	٢٠٠٥م	١٩٩٢م	
١١٨%	٦١٤٠٩٣	٥٠٥٨٤٥	٢٨١٥١٦	بريدة
٧٠%	١٦٣٧٢٩	١٣٨٣٥١	٩٦٣٧٤	عنيزة
٥٩%	١٣٣٤٨٢	١١٥٨٨١	٨٤٢١٤	الرس
١١١%	٥٧٦٢١	٤٧٩٨٦	٢٧٢٧٥	البكيرية
٣٠%	٤٤٠٤٣	٣٧١٧٤	٣٣٩٢٤	المدنب
١١٦%	٥٧١٦٤	٤٥٢٨٦	٢٦٥٠٠	البدائع
٦٠%	٢٧١٣٦٩٧٧	٢٢٦٧٨٢٦٢	١٦٩٤٨٣٨٨	السعودية

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة

- ومن خلال هذه التساؤلات انبثقت لدينا عدد من الفرضيات البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى التأكد من صحتها وهي على النحو التالي:
1. الزيادة في التحصيل الدراسي والعلمي للمبحوث تؤثر سلباً على توجهاته نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة .
 2. ارتفاع مستوى الدخل ، وارتفاع الدرجة الوظيفية التي يشغلها الأفراد تؤثر إيجاباً على توجهاته نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة .
 3. هناك علاقة طردية بين العمر ودرجة توجهات الأفراد نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة.
 4. لدى الأفراد الذين نشئوا في أسرة ممتدة وكبيرة توجهات نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة أعلى من الأفراد الذين نشئوا في أسرة نوية صغيرة .
 5. الأفراد الذين نشئوا في البادية أو القرى الريفية لديهم توجهات نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة، أعلى من الأفراد الذين نشئوا في المدينة .

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على توجهات الرجل السعودي نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة ، وهي زاوية هامة في مجال الدراسات السكانية ، ومجالات تنظيم الأسرة ، واستخدامات وسائل منع الحمل . وعلى الرغم من قلة الدراسات التي تناولت هذه القضايا في المجتمع السعودي مقارنة بغيرها من المجتمعات العربية أو الأجنبية إلا أنها مع ذلك لم تسلط الضوء بالشكل المطلوب على دور الزوج في هذه القضايا، وإنما ركزت فقط على المرأة ودورها في هذا الجانب ، وتأتي هذه الدراسة لتكون لبنة مضافة في بناء الدراسات المهمة بشؤون قضايا تنظيم الأسرة . ويمكن أن نوجز شيئاً من أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

- 1- تناولها لجانب هام يخص الدراسات الديموغرافية التي يوليها المخططون التنمويون حيزاً مهماً في عمليات التخطيط المستقبلي للمجتمع السعودي .
- 2- إمكانية الاستفادة من مخرجات ونتائج هذه الدراسة في تفعيل قضايا الدراسات السكانية ، وسبل التعامل مع مظاهر الانفجار السكاني الذي يشهده المجتمع السعودي حالياً .
- 3- توفر هذه الدراسة جزءاً من البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد في الوقوف على دور الرجل، ومساهمته في ارتفاع أو انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب في المملكة العربية السعودية .
- 4- تتضح أهمية هذه الدراسة في تناولها للمشكلات الديموغرافية التي تواجه الأسرة السعودية، ومعرفة دور كل من الزوج والزوجة في محاولة التغلب عليها .

وإذا كان الغالب على الدراسات التي تناولت معدلات الخصوبة في المجتمع السعودي بالدراسة والتحليل سواء بتحليل نتائج التعدادات السكانية ، أو المسوحات الاجتماعية السكانية تركيزها على العوامل المؤثرة في ارتفاع مستويات الإنجاب ومعدلات الخصوبة لدى المرأة كونها المرتكز الأساسي للعمليات الإنجابية ومن خلالها تقاس معدلات الخصوبة ، فكانت هناك دراسات عن المحددات الاجتماعية التي تساهم في زيادة أو انخفاض معدلات الإنجاب لدى المرأة السعودية ، ودراسات أخرى عن تأثير التعليم والعمل على معدلات الخصوبة والإنجاب لديها، ودراسات أخرى عن استخدامات وسائل تنظيم الأسرة وتأثير ذلك على معدلات الإنجاب عند المرأة السعودية (على سبيل المثال دراسات: بوقري ٢٠١٠م ، والجندان ١٤١١هـ ، والحريف ١٤٢٣هـ ، والعبودي ١٩٩٥م ، والعتيبي ١٩٩٤م وغيرها). وهذه القضية على أهميتها من دون أدنى شك ، إلا أن الملاحظ أن أغلب تلك الدراسات أغفلت النظر بعمق إلى الجانب المشارك في تلك العمليات وإن بشكل غير مباشر وهو الرجل ، والذي يعتبر في المجتمعات النامية بشكل عام والمجتمعات الإسلامية بشكل خاص محور الأسرة الأساسي وعميدها ، ومصدر القرار فيها ، وإليه تنتهي القوامة على الأسرة ، بل بيده صلاحية نقض عرى الزوجية من خلال الطلاق الذي منحه إياه الشريعة الإسلامية ، وبالتالي لم تظهر دراسات معمقة تحاول سبر مواقف الزوج من زيادة عدد الأطفال في الأسرة ومدى تشجيعه ، أو رفضه ممارسة ، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة . ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة أن نكشف توجهات الرجل السعودي نحو الرغبة في زيادة حجم الأسرة ، وعدد الأطفال الذين يرغب الحصول عليهم ، وهل للسيدات الشخصية والعوامل الاجتماعية دور في تشكيل تلك التوجهات أو أثر في تكوينها ؟ محاولين في ذات الوقت الإجابة على التساؤل الرئيس لهذه الدراسة المتمثل في معرفة أثر الاختلاف في السمات الشخصية والعوامل الاجتماعية للرجل السعودي على توجهاته نحو الأطفال والعدد المفضل لديه ، ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية:

1. هل يوجد أثر للمستوى التعليمي للرجل على توجهاته نحو الرغبة في زيادة عدد الأطفال لديه ؟
2. هل يوجد أثر لمستوى الدخل والمستوى الوظيفي للرجل على توجهاته نحو الرغبة في زيادة عدد الأطفال لديه ؟
3. هل يوجد أثر للمستوى العمري للرجل على توجهاته نحو الرغبة في زيادة عدد الأطفال لديه ؟
4. هل يوجد أثر لنوعية التنشئة التي نشأ عليها الرجل ومكانها على توجهاته نحو الرغبة في زيادة عدد الأطفال لديه ؟

- ٥- تساهم هذه الدراسة في معرفة مدى انتشار وتفعيل وسائل تخطيط وتنظيم الأسرة بين الأزواج السعوديين وموقفهم منها .
- ٦- قد تساهم هذه الدراسة في فتح المجال لمزيد من الاهتمام الأكاديمي من قبل الباحثين في الدراسات السكانية والديموغرافية في مجالات لم يتم التطرق لها سابقاً ، وتكثيف الدراسات والأطروحات العلمية في هذا الجانب .
- ٧- كون هذه الدراسة هي الأولى في حدود علم الباحث التي تتعرض لقياس اتجاهات الأزواج السعوديين نحو الإنجاب وحجم الأسرة المرغوب .
- ٨- إمكانية الاستفادة من مخرجات ونتائج هذه الدراسة في تفعيل قضايا الإرشاد والتوعية الأسرية الخاصة بقضايا الإنجاب التي تقدم للأزواج في بداية حياتهم الزوجية .

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة كحدود موضوعية ومكانية وزمانية، على دراسة توجهات الموظفين وأعضاء هيئة التدريس السعوديين في جامعة القصيم نحو زيادة النسل، وحجم الأسرة خلال الفصل الثاني من العام الجامعي ١٤٣٦/٣٥ هـ.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

عند تناول قضايا السكان والزيادة السكانية ومعدلات الخصوبة يجد الباحث أنه من الضروري التعرّج على عدد من النظريات السكانية التي حاولت الوقوف على ماهية تلك القضايا، وحاولت إيجاد تفسيرات علمية لاختلاف أنماطها في المجتمعات الإنسانية ، وتناول هنا بعضاً منها فيما يلي:

• أولاً. النظرية المالتوسية (Malthus Theory):

وتنسب إلى توماس روبرت مالتوس (Thomas Robert Malthus : ١٧٦٦ - ١٨٣٤) ، وهي من أبرز النظريات المبكرة ، بل هي التي كان لها قدم السبق في هذا المجال ، فهي البداية التي انطلقت منها شرارة الاهتمام بالدراسات السكانية بوجه عام ، وذلك حينما نشر مالتوس مقالته في عام ١٧٩٨م للتحذير من عدم كفاية المنتج الغذائي للوفاء بحاجة السكان إليه ، ويرجع ذلك إلى سبب واضح لديه وهو أن السكان في أي مجتمع يزداد وفق متواليات هندسية هرمية بمعنى أنه يتضاعف بشكل مطرد وأسرع بكثير من الزيادة الحاصلة في المنتجات الغذائية والزراعية التي يحتاج إليها الإنسان والتي بدورها تسير وفق متواليات حسابية ، وبالتالي فإن

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

- ١- التعرف على موقف الزوج السعودي من قضية زيادة النسل وارتفاع حجم الأسرة لديه.
- ٢- التعرف على أثر الجانب التعليمي لدى الرجل السعودي على توجهاته نحو زيادة النسل وارتفاع حجم الأسرة لديه .
- ٣- التعرف على أثر الجانب الاقتصادي لدى الرجل السعودي على توجهاته نحو زيادة النسل وارتفاع حجم الأسرة لديه .
- ٤- التعرف على أثر الجانب الوظيفي لدى الرجل السعودي على توجهاته نحو زيادة النسل وارتفاع حجم الأسرة لديه .
- ٥- التعرف على تأثير العمر لدى الرجل السعودي على توجهاته نحو زيادة النسل وارتفاع حجم الأسرة لديه .
- ٦- التعرف على أثر نوع ومكان التنشئة التي نشأ فيها الرجل السعودي على توجهاته نحو زيادة النسل وارتفاع حجم الأسرة لديه.

مصطلحات الدراسة

الاتجاه (Attitude) : مأخوذ من التوجه ، وهو توجه الإنسان نحو قضية أو موضوع معين سواء كانت قضية اجتماعية ، أو سياسية ، أو اقتصادية ، ويعرف بأنه موقف ذو صبغة انفعالية واضحة ، وذات دوام نسبي ، ويشير إلى الاستعداد أو الميل المكتسب الذي يظهر

المتوقع - حسب رأيه - أن يعيش المجتمع حالة من الشح في المصادر الغذائية ينتج عنه نوع من التغالب والصراع ربما يصل إلى مستوى قيام حروب بين المجتمعات على مصادر الغذاء . وعلى الرغم من توجيه الكثير من الانتقادات لهذه النظرية؛ لعدم حصول ما كان يتخوف منه نظراً لعدم أخذها بالحسبان التقدم الهائل في الإنتاج الغذائي والزراعي التي مرت بها المجتمعات الحديثة طيلة القرنين الماضيين نتيجة دخول الآلة والتقدم التقني ، إلا أن أهميتها تبقى كونها أشارت ونهت إلى أمر هام وهي مسألة الزيادة السكانية التي لم تكن تشغل بال الكثيرين من المهتمين في الأمور الاجتماعية والسكانية والاقتصادية (عبدالحلي ١٩٨٥ ، جلي ١٩٩٣ ، Thio 1992 ، Weeks 2001).

• **ثانياً: نظرية التحول الديموغرافي (Demographic Transition Theory):** وكان أول من أشار إلى فكرتها وارن تامبسون (Warren Thompson) عندما جمع بيانات سكانية لعدد من الدول الأوروبية ما بين عامي ١٩٠٨ و ١٩٢٧م وقسمها إلى ثلاث مجموعات حسب معدلات الخصوبة والوفيات ، ثم في العام ١٩٤٥م أعاد فرانك نوتستين (Frank Notestein) صياغة هذه الفكرة، وأبرز معالمها وأطلق عليها اسم التحول الديموغرافي . وتتخلص هذه النظرية في أن التغيرات السكانية التي حدثت في المجتمعات المتقدمة مرت عبر أربع مراحل:

• المرحلة الأولى: اتسمت بالزيادة الكبيرة في معدلات الوفيات والمواليد، وبالتالي تكون المعدلات السكانية ذات طبيعة مستقرة ؛ إذ كل زيادة في السكان نتيجة المواليد يقابلها نقص بمعدلات مشابهة بسبب كثرة الوفيات ومن ثم يبقى حجم السكان عند مستويات مستقرة دون تغيرات جذرية .

• المرحلة الثانية: شهدت انخفاضاً كبيراً في معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال؛ نتيجة للتقدم في الخدمات الصحية المقدمة للسكان مما أحدث معه - كنتيجة طبيعية - عدم توازن ما بين الانخفاض الحاد في مستوى معدلات الوفيات وبقاء مستويات المواليد على ارتفاعها فنتج عنه ما يعرف بالانفجار السكاني، أي الزيادة السريعة في النمو السكاني في المجتمع .

• المرحلة الثالثة: برزت حينما انخفضت معدلات المواليد كردة فعل طبيعية لتلحق بمعدلات الوفيات المنخفضة أصلاً؛ مما نتج عنه العودة إلى الاستقرار في المعدلات السكانية ، ولكن الفارق بين هذه المرحلة والمرحلة الأولى أن المعدلات للوفيات والمواليد في المرحلة الأولى كانت مرتفعة بينما أصبحت في المرحلة الثالثة منخفضة.

• المرحلة الرابعة: شهدت المواصلة والاستمرار في انخفاض معدلات المواليد بشكل يصعب معه تعويض النقص الحاصل في المجتمع بسبب الوفيات، مما نتج عنه مواصلة الانخفاض في معدلات النمو السكاني وصولاً إلى المستويات السالبة، كما هو المشاهد حالياً في بعض دول شرق وشمال أوروبا (الخريف ١٤٢٣هـ ، Thio 1992 ، Weeks 2001).

• **ثالثاً: نظرية اتجاه المنفعة (The Wealth Flew)**

ويترجمها كالنويل Caldwell ، ويشير فيها إلى أن الانخفاض في معدلات الوفيات يسهل فهم أسبابه من خلال ما يشهده المجتمع وما يقدمه من خدمات صحية متقدمة، تساهم بشكل كبير في القضاء على الأمراض والأوبئة التي كانت في السابق تفتك بالأفراد خاصة الأطفال منهم ، ولكن الانخفاض في معدلات المواليد لا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد رئيس بقدر ما هي مجموعة من الأسباب المتناغمة التي تساهم مجتمعة في ذلك الانخفاض . ولكنه يشير هنا إلى عامل اجتماعي واقتصادي في غاية الأهمية وهي المنفعة ، فيرى أنه إذا كانت المنفعة في المجتمع متوجهة بشكل عام من الأطفال إلى الآباء؛ فإن المتوقع هو الزيادة في معدلات المواليد نظراً للمكاسب الذي يجنيه الوالدان من زيادة الأطفال بحيث يصبحون مصدر دخل ودعم مادي للأسرة ، ومصدر أمان اجتماعي لهم عند الكبر ، وبالتالي فإن العائد النفعي من زيادة الأطفال تكون أكبر مما هو مصروف عليهم ، وهذا هو المشاهد في الدول النامية ذات المعدلات السكانية المتزايدة . أما إذا كانت المنفعة في المجتمع متوجهة بشكل عام من الآباء إلى الأطفال بحيث تشكل تربية الأطفال وتنشئتهم وتعليمهم ورعايتهم عبئاً على الوالدين، لا ينالان مردوداً فاعياً منهم في المستقبل فالنتيجة المتوقعة هي الانخفاض في معدلات المواليد ،

الإنجاب ، والسبب الثاني: الرغبة في الحصول على الأولاد في سن مبكرة تسمح لها الحصول على قدر كاف من عدد الأولاد .
 وبجانب تلك النظرة إلى الأولاد وأنهم مصدر عزة وتفاخر ، فإنه ينظر إليهم أيضاً كمصدر للأمان الاجتماعي في الكبر والشيخوخة ، فبخلاف المجتمعات الغربية - التي لا تظهر فيها مظاهر العناية بالآباء إلا من خلال المراكز المتخصصة في رعاية المسنين - لا يزال المجتمع السعودي محتفظاً بخاصية العناية بالآباء ، بل يراها من صميم المهام المنوطة بالأولاد ، وقد يوصم من يتخلى عن والديه عند الكبر بالعار وهي صفة لا يرغب أفراد المجتمع الاتصاف بها . وعلاوة على ذلك فإن التعاليم الإسلامية نهت إلى الوعيد الشديد في التخلي عن خدمة الوالدين ، وحذرت من عقوبتها أو التنصل من المسؤولية تجاهها ، إذ تراه دينياً يجب على الأولاد الوفاء به لها . وحينما قام السدحان (١٤٢٠هـ) بدراسة عن المسنين المقيمين في دور الرعاية الاجتماعية للمسنين في المملكة العربية السعودية للكشف عن دوافع تخلي الأبناء عن رعاية الآباء وهل كانت تشكل ظاهرة في المجتمع السعودي أم لا ، وجد أن النسبة العظمى من القاطنين في تلك الدور هم ممن يعيشون وحدة اجتماعية تامة حيث لا أولاد ولا زوجة ولا أقارب ، وبالتالي خرجت الدراسة بأن المجتمع لا يزال بعيداً كل البعد عن تخلي الأبناء عن رعاية آبائهم وذويهم المسنين ، ومن هذا المنطلق أصبح البعد الاجتماعي والرعاية عند الكبر من أكبر المحفزات للزوج والزوجة في الحرص على الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة .

ثالثاً: الحفز الاقتصادي:

لا تزال الأسرة في العالم النامي بشكل عام وفي المجتمعات الريفية والزراعية والرعية بشك خاص تستفيد من الأولاد اقتصادياً بشكل كبير ، فهم المساعد الأكبر لأسرهم في التنصيل الاقتصادي ، بل إن فائدتهم الاقتصادية كيد عاملة مجانية تبدأ من سن مبكرة جداً ربما قبل بلوغ الطفل سن التمييز (Macionis ، ١٩٩٩م ، بوادقجي ٢٠٠٢م) . وفي المجتمعات الخليجية الحديثة ربما لا تظهر هذه الممارسات بشكل لافت بحكم الوفرة الاقتصادية وسهولة الحصول على الوظائف ، إلا أنها كانت هي السائدة في النصف الأول من القرن العشرين (ما قبل عصر النفط) إذ كان الأبناء هم المساعد الأيمن اقتصادياً لرب الأسرة ، وربما هاجر الأبناء إلى دول أخرى طلباً للرزق وسعيًا في استغلال المال والغذاء للأسرة ، وبالتالي كانت الزيادة في الإنجاب هدفاً اقتصادياً ورغبة أكيدة لدى الوالدين ليحسنوا من خلاهم المستوى الاقتصادي والمعيشي الذي يعيشونه (الخريف ، ١٤٢٣) .

الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت قضايا الخصوبة والإنجاب في العالم العربي منذ أكثر من ٥٠ عاماً إلا أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في المجتمع السعودي لم تكن بتلك الكثرة أو القدم كما هو الحال في غيره من المجتمعات العربية أو الغربية ، وهذه الدراسات في مجملها تحاول البحث في المسببات والمحددات الاجتماعية التي ساهمت في بقاء معدلات الخصوبة والإنجاب في مستويات مرتفعة لدى المرأة السعودية ، ونستعرض هنا عدداً من تلك الدراسات .

فمن بين هذه الدراسات المبكرة تلك الدراسة التي قامت بها الجندان (١٤١١هـ) للبحث في مستويات الخصوبة واتجاهاتها في مدينة الرياض؛ حيث تناولت عدداً من العوامل الاجتماعية ومدى تأثيرها على معدلات الإنجاب لدى المرأة فوجدت أن حجم الأسرة ، ومدة الحياة الزوجية لها تأثير إيجابي على الخصوبة ، في حين كان لعمر الزوجة وعمر الزوج أثر عكسي على معدلات الخصوبة .

ومن الدراسات المبكرة أيضاً الدراسة التي قام بها العتيبي (١٩٩٤م) حول أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأطفال في الأسرة السعودية في مدينة الرياض فوجد أن هناك ارتباطاً عكسياً ذا دلالة إحصائية بين مستويات التعليم والوظيفة لرب الأسرة مع عدد الأطفال في الأسرة ، كما وجد ارتباطاً إيجابياً بين عدد الأطفال وعدد الزوجات ، كذلك وجد فروقاً ذات دلالة إحصائية في عدد الأطفال تبعاً للملكية السكن ونوعيته ومكان الميلاد ، أما مكان النشأة وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض فلم يجد لها تأثيراً ذا دلالة إحصائية في زيادة عدد الأطفال .

وفي ذات الاتجاه ، وفي محاولة لتقصي العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسرة ومستوى الخصوبة وعدد الأطفال لديها قام العبيدي (١٩٩٥م) بدراسة بيانات المسح الديموغرافي لمدينة الرياض للعام ١٤١٣هـ فوجد اختلافاً بين الأسر في مستويات الخصوبة تبعاً لاختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ، حيث تصدر عاملاً العمر عند الزواج والمستوى التعليمي لربة المنزل العوامل المؤثرة في مستويات الخصوبة ، كما تبين للباحث أن الأسرة الممتدة أكثر خصوبة إذا ما قورنت بالأسرة النووية ، ووجد أيضاً فروقات ذات دلالة إحصائية في مستويات الخصوبة تبعاً لمتغيرات ملكية السكن وموطن نشأة رب الأسرة ونوع الحي الذي تقطنه الأسرة .

وفي محاولة لمعرفة تأثير خروج المرأة السعودية للعمل على بعض أدوارها كأم ومربية للأطفال وربة بيت وزوجة قام الغامدي (١٩٩٦م) بدراسة عن المرأة العاملة في مدينة جدة فلم يجد أثراً سلبياً ذا أهمية على أدائها لأدوارها كأم وزوجة ومربية للأطفال بخلاف أدوارها كربة بيت إذ أوضحت تلك الدراسة وجود أثر سلبي لهذا الدور فلم تعد تقوم المرأة العاملة بكامل وظائفها المنزلية ، كما خرجت الدراسة أن نظرة المرأة العاملة تجاه حجم الأسرة وعدد الأطفال

المرغوب في إنجابهم تأثر سلباً بخروجها للعمل فهي تميل إلى إنجاب عدد قليل من الأطفال .

وفي تحليل للمسح الاجتماعي السكاني السعودي عام ١٩٩٩م قام الخريف (٢٠٠١م) بدراسة مستويات الخصوبة لدى المرأة السعودية والعوامل الاجتماعية المؤثرة في استخدام المرأة السعودية لوسائل تنظيم النسل فوجد أثراً للمنطقة الجغرافية التي تعيش فيها المرأة ، كما وجد أن الإقامة في الحضر ، والعمر عند الزواج ، والمستوى المعيشي للأسرة ومستوى تعليم الزوج كان لها آثارها الإيجابية في استخدام وسائل تنظيم النسل ، وبخلاف دراسة الغامدي آفة الذكر لم تظهر هذه الدراسة أي تأثير ذي أهمية لخروج المرأة للعمل على هذا الأمر ، وفي المجمل فقد انتهى الباحث في دراسته أن الهدف من ممارسة واستخدام المرأة السعودية لوسائل تنظيم النسل كان في الغالب للمباعدة بين المواليد وليس للحد من عددهم .

وفي دراسة أخرى للباحث نفسه (الخريف ١٤٢٣هـ) حاول التعرف على مستويات الخصوبة في المملكة العربية السعودية ، وأهم العوامل المؤثرة في السلوك الإنجابي لدى المرأة السعودية معتمداً على نفس المصدر السابق من البيانات وتبين له أن العمر عند الزواج ومستوى تعليم المرأة كانا من أهم العوامل المؤثرة في زيادة مستوى الخصوبة أو انخفاضها ، كما اتضح للباحث أن تفضيل الأبناء الذكور ، ووفيات الأطفال ، والإقليم الجغرافي الذي تقطنه المرأة كانت من العوامل المؤثرة في السلوك الإنجابي للنساء السعوديات . أما الأمر اللافت للنظر في هذه الدراسة فهو أن الباحث لم يجد تأثيراً - كما أظهرت دراسات أخرى - لعوامل اجتماعية أخرى مثل خروج المرأة للعمل ، ومستوى تعليم الزوج ، وممارسة وسائل تنظيم النسل على معدلات الخصوبة ومستويات الإنجاب .

وقام نوري (٢٠٠٥م) بدراسة تطبيقية على المجتمع الحضري السعودي للكشف عن مظاهر واتجاهات التغير الاجتماعي وتأثيره على السلوك الإنجابي في المجتمعات الحضرية ووجد أن السلوك الإنجابي يرتبط سلبياً بمستوى التحضر والمستوى التعليمي للزوج والزوجة وحجم ومكان الإقامة وإيجابياً بعدد مرات الزواج والتقدم في العمر وارتفاع المستوى الاقتصادي لرب الأسرة .

من جانبها قامت بوقري (٢٠١٠م) بدراسة لمستويات الخصوبة وأهم المحددات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فيها في مدينة جدة فوجدت أن سن الزواج ، والعوامل البيولوجية ، واستخدام وسائل منع الحمل لها دور مهم وأساسي في تحديد مستويات واختلافات الخصوبة بين النساء السعوديات في مدينة جدة ، كما أوضحت الدراسة أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل المستوى التعليمي والخروج للعمل كان لها دور مهم وتأثير عكسي واضح وقوي على السلوك الإنجابي .

وفي المجتمع الإماراتي قام العيسوي (٢٠٠٦م) بدراسة السلوك الإنجابي وأهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تفاوت

مستويات الخصوبة عند المرأة الإماراتية وأوضحت نتائج دراسته أن مستويات الخصوبة لا تزال مرتفعة في ذلك المجتمع ، حيث وجد أن ٢٠ % من النساء المبحوثات أجنبن أكثر من عشرة أطفال ، كما أوضحت نتائج دراسته وجود علاقة عكسية بين حجم الأسرة والعمر عند الزواج ، ومستوى التعليم ، وتبوء المرأة وظيفة حكومية ، ويشير الباحث إلى أنه بالرغم من التناقص في مستويات الخصوبة في المجتمع الإماراتي إلا أن سرعة هذا التناقص تسير ببطء شديد والسبب كما يؤكد الباحث يعود إلى أن التقاليد الاجتماعية ما تزال تحبذ وتشجع على الإنجاب ، إضافة إلى ذلك كان للحكومة دورها الفاعل في التشجيع على زيادة النسل مما جعل أكثر من نصف المبحوثين يرغبون في إنجاب عدد أكبر من الأطفال ، بل إنهم غير راضين عن مستويات الخصوبة الحالية .

وفي دراسة مشابهة قام الباحث عزون (٢٠٠٧م) بمحاولة التعرف على اتجاهات أنماط الزواج والإنجاب في المجتمع الجيني والعوامل الاجتماعية والديموغرافية المؤثرة فيها ، وكشفت الدراسة أن المحددات الاجتماعية والثقافية أهمية ذات دلالة في تحديد الاتجاهات نحو الخصوبة والإنجاب في اليمن ، وبأني على رأس تلك المحددات العمر عند الزواج ، والحالة التعليمية للمرأة ومكان الإقامة . إذ بينت الدراسة أن المرأة المقيمة في المدن تتمتع بمستويات تعليمية أكبر من مثيلاتها المقيمت في الريف لأن تفكيرها يكون منصباً على تطوير مداركها العلمية والثقافية والانخراط في سوق العمل والمشاركة الاقتصادية إذ أن الإقامة في المدن تعني وجود فرص أفضل للمرأة في التعليم والعمل ونمط الحياة فتميل بقوة - نتيجة لذلك - إلى تأخير سن الزواج وبالتالي تأخر عملية الإنجاب على العكس من المرأة القاطنة في المناطق الريفية التي تدخل الحياة الزوجية في سن مبكرة ومن ثم تكون فترة الخصوبة لديها أطول من غيرها .

وفي دراسة للمجتمع العراقي ، حاولت العكيلي (٢٠١١م) دراسة نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الإنجاب على المرأة العراقية فوجدت أن استجابة المرأة لحملة تشجيع الإنجاب التي تنتهجها الحكومة العراقية طيلة العقدين الماضيين كانت عالية وتمثلت بوجود حالات ولادة حديثة لأكثر من نصف المبحوثات وأغلبهن من المتعلقات والموظفات ، كما عبر أكثرهن (٥٢%) عن رغبتهن في إنجاب المزيد من الأطفال ، والدوافع وراء هذه الرغبة كانت في الحصول على مخصصات مالية إضافية من الحكومة مع كل طفل جديد للأسرة ، وبالتالي استقرار الارتفاع في معدلات الخصوبة لدى المرأة العراقية بما يتماشى مع التوجه الحكومي الراغب في هذا الارتفاع .

وفي دراسة حديثة لمستويات الخصوبة والإنجاب في المجتمع الأردني من خلال تحليل بيانات المسح الديموغرافي والصحي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ ، سعى المصاورة (٢٠١٣م) للتعرف على الأسباب المباشرة التي تقف وراء استقرار مستويات معدلات الإنجاب للعشر سنوات الماضية ولم تواصل الانخفاض كما حدث في عقد التسعينات

الميلادية ، وأظهرت النتائج أن ارتفاع نسبة استخدام وسائل منع الحمل لم تكن كافية بشكل يوازي التأثير الموجب في الارتفاع في نسبة المتزوجات ممن هن في سن الإنجاب ، كما أن انخفاض نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين المتزوجين حديثاً ساهمت بشكل أساسي في ثبات مستويات معدل الخصوبة على الرغم من التوجه الحكومي المتمثل في السعي إلى تخفيض سرعة النمو السكاني. وبينت الدراسة أن الغالبية العظمى من المتزوجات حديثاً ينجبن الطفل الأول في السنة الأولى من الزواج ، أما الراغبات في تأخير الإنجاب إلى ما بعد السنة الأولى فلم تتجاوز نسبتهم ٢ % . ويرجع الباحث سبب الاستعجال في إنجاب الطفل الأول هو تأخر المرأة في الزواج إلى ما بعد سن الخامسة والعشرين ، وهو سن يعتبر متأخراً في العرف الاجتماعي للمجتمع الأردني ، وبالتالي فإن المرأة تلجأ إلى الإسراع في الإنجاب ودون مبادأة كافية تحت ضغط الساعة البيولوجية ومحاول استدرارك سنوات الحياة الإنجابية لديها .

وفي الجمل ومن خلال استعراضنا لهذه الدراسات يمكننا أن نلاحظ عليها ما يلي:

١. أنه يغلب على هذه الدراسات تركيزها على المحددات والسمات الاجتماعية والديموغرافية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكيل السلوك الإنجابي للمرأة ، ولعلنا نلاحظ وجود شبه اتفاق بين تلك الدراسات في أهمية عمر المرأة عند الزواج والمستوى التعليمي لديها وتأثيرها الكبير على سلوكها الإنجابي.
٢. لم يكن عمل المرأة محل اتفاق بين تلك الدراسات إذ لاحظنا أنه أثبت جدواه وتأثيره المباشر على سلوكها الإنجابي في بعض تلك الدراسات ، في حين لم يكن له أثره الفاعل في دراسات أخرى .
٣. أن أغلب تلك الدراسات كانت موجهة للمرأة بالدرجة الأولى ، وقليل منها أدرج معها محاولة التعرف على توجهات الأزواج تجاه الإنجاب ، ولعل تركيز هذه الدراسة على محاولة الكشف عن هذا الأمر بين الأزواج أنفسهم يعطيها نوعاً من الأهمية كونها تطرقت إلى طرف آخر مشارك في عمليات اتخاذ القرار في مسألة السلوك الإنجابي للمرأة .

ثالثاً: منهج وإجراءات الدراسة

منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية المسحية التي تهدف إلى قياس الاتجاهات نحو الإنجاب وزيادة حجم الأسرة لدى الرجال السعوديين الموظفين في جامعة القصيم في ضوء عدد من المحددات والمتغيرات الاجتماعية . ويعرف المنهج الوصفي بأنه دراسة الظاهرة من حيث وجودها والعلاقة بين عناصرها وأسباب حدوثها والفروق بين متغيراتها (النهاري، ٢٠٠٢)، كما يعرف بأنه " قراءة الواقع ودراسته وجمع ما أمكن من معلومات عنه ووصفه وصفاً دقيقاً ويعبر عنه بعد ذلك تعبيراً كيفياً أو كميًا للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعدنا على تطوير الواقع الذي ندرسه (عبيدات ، ٢٠٠١).

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين وأعضاء هيئة التدريس الذكور في جامعة القصيم بكافة فئاتهم ومراتبهم التعليمية والإدارية والبالغ عددهم أكثر من ٣٠٥٨ عضو هيئة تدريس وموظف (جامعة القصيم، التقرير السنوي ١٤٣٤/١٤٣٥) ، وحيث أن هذه الدراسة تعنى بالرجال السعوديين؛ فقد تم استبعاد جميع الإناث والرجال من الجنسية غير السعودية فبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس السعوديين الذكور ١١٩١ ، و العدد الكلي للموظفين الذكور ١٨٦٧ ، وحرصاً على أن يدخل جميع الأفراد المستهدفون في العينة المختارة ، ولأجل ضمان تمثيلهم في هذه الدراسة فقد تم اعتماد أسلوب العينة الطبقية وهي طريقة يلجأ إليها الباحث إذا كان مجتمع الدراسة مكوناً من عدة طبقات وبينها اختلاف واضح من حيث أحد أو مجموعة من الخصائص المدروسة لأنها تقلل بشكل كبير من احتمالات الإقصاء لأي مفردة من مفردات مجتمع البحث (قباري ، ٢٠٠٢) ، كما يلجأ إليها في الغالب في حال معرفة التركيب النسبي للمجتمع الأصلي وتوفرت معلومات عن المجتمع المدروس لتقسيمه إلى مجموعات تشترك في بعض الخصائص محل الدراسة (العساف ١٤٣٣) . وقد تم اختيار ٣٠٦ فرد من مجتمع الدراسة (١٠ % من مجموع مجتمع الدراسة) ووزعت عليهم أداة الدراسة ، وتم استبعاد عدد ٣٢ استمارة منها لعدم اكتمال بياناتها ليبلغ العدد النهائي من الاستمارات المكتملة ٢٧٤ استمارة .

أداة الدراسة

تم تصميم أداة الدراسة على شكل استبانة لتلبية أهداف الدراسة، واشتملت الأداة على (٢٥) فقرة ، تتكون من جزئين رئيسيين ، الجزء الأول (عشرة أسئلة) كان خاصاً بالمتغيرات المستقلة واشتملت على البيانات الأساسية وبعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لعينة الدراسة متضمنة السؤال عن العمر ، والحالة الاجتماعية ، والمؤهل الدراسي ، ونوع الوظيفة ، والدخل الشهري ، ومكان التنشئة ، ونوع الأسرة التي نشأ فيها المبحوث (ممتدة أو نووية) ، والعمر عند الزواج ، وعدد الزوجات ، وعدد الأولاد . والجزء الثاني اختص بقياس التوجهات نحو الإنجاب وعدد الأطفال ، وهو في الأصل عبارة عن مقياس معتمد في قياس التوجه نحو الإنجاب وعدد الأطفال يتكون من عشر فقرات (Bailey ، ١٩٩٤) ، وقد أدخل عليه الباحث بعض التعديلات والإضافات والزيادة في العبارات ليتناسب مع المجتمع المبحوث ليتكون في شكله النهائي من (١٥) فقرة تشتمل كل فقرة على ثلاثة خيارات (غير موافق ، محايد ، موافق) ، وتم منح درجة ٣ للفقرة الموافقة عليها ، ودرجة ١ للفقرة غير الموافقة عليها ، لتندرج درجات اتجاهات المبحوثين نحو الإنجاب ما بين ١٥ كحد أدنى (غير موافق على جميع الفقرات) وبالتالي انخفاض التوجه نحو الإنجاب ، و ٤٥ كحد أعلى (موافق على جميع الفقرات) وبالتالي ارتفاع التوجه نحو الإنجاب .

صدق الأداة

١- الصدق الظاهري

للتحقق من صدق الأداة الظاهري تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في قسم الاجتماع بجامعة القصيم وعددهم ٤ أساتذة للتأكد من ملائمة العبارات المستخدمة ومدى صلاحيتها للقياس ، ثم التأكد من شمولية الأسئلة وتغطيتها لأبعاد الدراسة ، وأيضاً تم التأكد من سلامة الصياغة ووضوحها وعدم تكرارها . وبناء على ملاحظاتهم أجريت بعض الملاحظات والتعديلات المناسبة قبل إقرارها بصورتها النهائية ، حيث تم حذف بعض الفقرات ودمج بعض الفقرات الأخرى ، لتصبح في صورتها النهائية مكونة من (٢٥) فقرة بما فيها مقياس الاتجاه نحو الإنجاب .

٢- صدق الاتساق الداخلي للأداة.

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون عن طريق حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة مع المجموع الكلي وذلك للتعرف على مدى التجانس بين عبارات الاستبانة، كما تم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والمجموع الكلي للاستبيان، وفيما يلي نتائج معاملات الارتباط لكل عبارة: إذ يتضح من الجدول رقم (١) أن جميع معاملات الارتباطات لجميع الفقرات موجبة الإشارة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) ، أي أن فقرات هذا الاستبيان تتمتع جميعها بصدق اتساق داخلي جيد في مجتمع الدراسة الحالية.

جدول رقم (١) معاملات الارتباط بين عبارات الاستبيان والمجموع الكلي للاستبيان

معامل الارتباط	رقم العبارة
**٠.٢٨	١
**٠.٣٢	٢
**٠.٣٤	٣
**٠.٤٢	٤
**٠.٣٤	٥
**٠.٣٨	٦
**٠.٣٨	٧
**٠.٤٦	٨
**٠.٤٣	٩
**٠.٣٣	١٠
**٠.٣٢	١١
**٠.٥٢	١٢
**٠.٦٠	١٣
**٠.٤١	١٤
**٠.٤٧	١٥

** دال عند مستوى ٠,٠١

للتوصل إلى دلالات ثبات الاستبيان وبلغت نتيجة معامل الثبات الكلي (٠.٧٨٥) مما يعكس مستوى جيد من الثبات لأداة الدراسة.

متغيرات الدراسة :

أولاً: المتغيرات المستقلة :

- الحالة الاجتماعية للمبحوث من حيث كونه (أعزب ، أو متزوج ، أو مطلق أو أرمل)
- العمر: وتم تقسيم العينة حسب العمر إلى أربع فئات : فئة أقل من ٢٦ سنة ، وفئة من ٢٦ إلى ٣٥ سنة ، وفئة من ٣٦ إلى ٤٥ سنة وفئة ٤٦ سنة أو أكبر .

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الأداة بطريقة الإعادة (test re test) من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية قبل اختيار عينة الدراسة بلغ عددها (٣٠) فرداً ، ثم تم إعادة تطبيقها مرة أخرى على نفس هذه العينة الاستطلاعية بفاصل زمني مدته أسبوعان ، ثم تم بعد ذلك حساب معامل الثبات بين هذين التطبيقين باستخدام معامل ارتباط بيرسون الذي كشف عن معامل الثبات بمقدار (٠.٧٢٩) . كما استخدمت الدراسة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)

رابعاً: نتائج الدراسة وتفسيرها أولاً: البيانات الوصفية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (٢) يوضح عدداً من الخصائص الاجتماعية والسياسات الشخصية لأفراد العينة ، فمن الناحية الاجتماعية بلغت نسبة المتزوجين ٦٦ % مشكلة بذلك الغالبية العظمى ، تلاها نسبة الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج بنسبة بلغت ٣٠.٦ % ، في حين بلغت نسبة المطلقين أو الذين كانت زواجهم متوفيات ٣.٤ % . كما يوضح الجدول نفسه العينة حسب العمر فيظهر أن غالبية أعمار العينة كانت ما بين ٣٦ و ٤٥ سنة بنسبة بلغت قرابة ٤٧% وهو أمر متوقع لأن غالبية موظفي القطاع الحكومي بشكل عام هي في هذا المدى العمري ، وجاء في المرتبة الثانية الفئة العمرية من ٤٥ سنة أو أكثر إذ بلغت ٢٨.٤ % ، ثم الفئة العمرية ما بين ٢٦ و ٣٥ سنة بنسبة ١٧.٣ % ، وأخيراً الفئة العمرية الأقل من ٢٦ سنة بنسبة بلغت ٧.٦ % من مجموع أفراد العينة . كما بين الجدول ذاته توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي فبلغت نسبة الحاصلين على شهادات عليا أكثر من ٢٠% وهي نسبة لا تعتبر غريبة نظراً لكون مجتمع الدراسة هو مجتمع أكاديمي ، أما الحاصلون على الشهادة الجامعية فبلغت نسبتهم ٤٢.٤ % ، في حين بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية أو أقل ٣٧ % .

ومن حيث نوع الوظيفة فقد أظهر الجدول أعلاه أن النسبة العظمى منهم كانوا موظفين إداريين بنسبة بلغت قرابة ٧٧% ، في حين بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ٢٣ % . كما يظهر الجدول أيضاً مستوى الدخل الاقتصادي لأفراد العينة إذ كانت الفئة الأكثر هي الفئة التي يبلغ مقدار الدخل الشهري لديها ما بين ٥ آلاف ريال إلى ١٢ ألف ريال بنسبة تجاوزت ٥٢% ، تلتها الفئة التي يبلغ الدخل الشهري لديها أكثر من ١٢ ألف ريال بنسبة ٣٤ % ، في حين بلغت نسبة من تقل دخولهم الشهرية عن ٥ آلاف ريال ١٣.٥ % . كما يظهر الجدول ذاته مكان التنشئة التي نشأ فيها أفراد العينة حيث كانت المدينة مكان التنشئة للغالبية العظمى منهم بنسبة زادت عن ٧٦ % ، في حين بلغت نسبة الذين نشئوا في القرية قرابة ٢٤ % . وفي المقابل يظهر الجدول أيضاً نوعية الأسرة التي نشأ فيها أفراد العينة وما إذا كانت أسرة ممتدة كبيرة أو نووية صغيرة وقد أظهر البيانات نسباً متقاربة لكلا النوعين حيث بلغت نسبة الأفراد الذين نشئوا في أسر ممتدة قرابة ٤٣ % ، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين نشئوا في أسر نووية صغيرة ٥٧ % .

ويظهر الجدول رقم (٢) أيضاً عدداً من الخصائص الزوجية لأفراد العينة ، وقد تم استبعاد أفراد العينة غير المتزوجين (العزاب) ليصبح مجموع أفراد العينة ١٩٠ فرداً بدلاً من ٢٧٤ فرداً . وقد بلغت نسبة الذين تزوجوا في عمر أقل من ٢٢ سنة قرابة الربع (٢٤.٥%) ، في حين كانت النسبة العظمى (٦١%) للذين تزوجوا في العمر ما بين ٢٢ سنة و ٢٧ سنة ، أما الذين تأخروا في الزواج

- المؤهل الدراسي: وتم تقسيمه إلى ثلاث مستويات هي : الحاصلون على شهادة عليا ، والحاصلون على المؤهل الجامعي ، والحاصلون على مؤهل ثانوي أو أقل .
 - نوع الوظيفة: وتم تقسيم العينة إلى نوعين هما : أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم كالمحاضرين والمعيدين ، والنوع الآخر الموظفون الإداريون .
 - مستوى الدخل الشهري: وتم تقسيم العينة من حيث الدخل الشهري إلى ثلاث مستويات هي: مستوى أقل من خمسة آلاف ريال ، ومستوى ما بين خمسة آلاف إلى اثنا عشر ألف ريال ، ثم أخيراً مستوى أكثر من اثنا عشر ألف ريال .
 - مكان التنشئة: قرية ، أو مدينة .
 - نوع الأسرة: أسرة نووية ، أو أسرة ممتدة .
 - العمر عند الزواج: وكانت على ثلاث فئات: المتزوجون بأعمار أقل من ٢٢ سنة ، وما بين ٢٢ إلى ٢٧ سنة ، و ٢٨ سنة أو أكبر .
 - التعدد في الزوجات: وكانت على فئتين: معدد ، وغير معدد .
 - عدد الأولاد: وتم تقسيم العينة إلى ثلاث فئات: فئة لديها ثلاثة أولاد أو أقل ، وفئة لديها من أربعة إلى سبعة أولاد ، وفئة لديها ثمانية أولاد أو أكثر .
- ثانياً: المتغير التابع :** الدرجات المتحصلة من المقياس المستخدم لقياس الاتجاه نحو عدد الأطفال وزيادة حجم الأسرة وكانت ما بين ١٥ درجة كحد أدنى ، و ٤٥ درجة كحد أعلى .

المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة

استخدمت الدراسة المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء المعالجة الإحصائية للنتائج، حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- الأساليب الإحصائية الوصفية: النسب، والتكرارات، الانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية
- معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة
- معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة الاستبانة
- معامل تحليل التباين الأحادي
- معامل التحليل اللامعلمي كاي تربيع

فبلغت نسبة الذين لديهم ٨ أولاد أو أكثر ١٨.٤ % ، في حين بلغت نسبة من لديهم ثلاثة أولاد أو أقل ٣٦.٤ % ، ونسبة الذين لديهم ما بين أربعة إلى سبعة أطفال ٤٤.٢ % .

إلى ما بعد سن ٢٧ سنة فكانت نسبتهم ١٥.٢ % . أيضاً أظهرت البيانات نسبة المعددين من أفراد العينة - وهم المتزوجون بأكثر من زوجة واحدة - إذ بلغت نسبتهم قرابة الخمس (١٩.٥%) . ومن جهة أخرى أظهرت البيانات عدد الأولاد لأفراد العينة المتزوجين

جدول رقم (٢): عدد المبحوثين والنسب المئوية موزعون على عدد من السمات الشخصية والخصائص الاجتماعية .

الحالة الاجتماعية	العدد	%	العمر	العدد	%	المؤهل الدراسي	العدد	%	نوع الوظيفة	العدد	%	الدخل	العدد	%
أعزب	٨٤	٣٠.٦	٢٥ أو أقل	٢١	٧.٦	شهادة عليا	٥٦	٢٠.٤	عضو هيئة تدريس	٦٤	٢٣.٣	أقل من ٥٠٠٠	٣٧	١٣.٥
متزوج	١٨١	٦٦	٢٦ - ٣٥	٤٧	١٧.٣	بكالوريوس	١٠٢	٣٧.٢	موظف إداري	٢١٠	٧٦.٧	٥٠٠٠ - ١٢٠٠٠	١٤٣	٥٢.٢
أخرى	٩	٣.٤	٣٦ - ٤٥	١٢٨	٤٦.٧	ثانوي أو أقل	١١٦	٤٢.٤	-	-	-	١٢٠٠٠ أو أكثر	٩٤	٣٤.٣
-	-	-	+ ٤٦	٧٨	٢٨.٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٧٤	١٠٠	-	٢٧٤	١٠٠	-	٢٧٤	١٠٠	-	٢٧٤	١٠٠	-	٢٧٤	١٠٠
مكان التنشئة	العدد	%	نوع أسرة التنشئة	العدد	النسبة	العمر عند الزواج	العدد	%	التعدد في الزوجات	العدد	%	عدد الأولاد	العدد	%
مدينة	٢٠٩	٧٦.٢	ممتدة	١١٧	٤٢.٧	أقل من ٢٢ سنة	٤٧	٢٤.٧	نعم	٣٧	١٩.٥	٣ أو أقل	٨٤	٣٦.٤
قرية	٦٥	٢٣.٨	نووية	١٥٧	٥٧.٣	٢٢ - ٢٧ سنة	١١٦	٦١.١	لا	١٥٣	٨٠.٥	٤ - ٧	٦٩	٤٤.٢
-	-	-	-	-	-	٢٨ أو أكثر	٢٩	١٥.٢	-	-	-	٨ أو أكثر	٣٧	١٨.٤
المجموع	٢٧٤	١٠٠	-	٢٧٤	١٠٠	-	١٩٠	١٠٠	-	١٩٠	١٠٠	-	١٩٠	١٠٠

الإنجاب وزيادة حجم الأسرة (مجموع درجات ما بين ١٥ إلى ٢٤) فيبلغ عددهم ٢١ مبحوثاً بنسبة لم تتجاوز ١١.٣ % .
جدول رقم (٣): توزيع درجات عينة الدراسة حسب مستوى التوجه نحو زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة

الفئة	مجموع الدرجات	العدد	النسبة
منخفض	١٥ - ٢٤	٢١	٠٧.٦ %
متوسط	٢٥ - ٣٤	١١٢	٤١.٠ %
مرتفع	٣٥ - ٤٥	١٤١	٥١.٤ %
المجموع		٢٧٤	١٠٠

كما يوضح الجدول رقم (٤) نتائج الاختبارات الإحصائية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس الاتجاه نحو الإنجاب وزيادة حجم الأسرة ، حيث كشفت الدراسة وجود توجه عام مرتفع في معظم فقرات أداة القياس المستخدمة ، إذ تظهر نتائج المقياس حصول الفقرات الخمس الأولى على مظاهر تأييد مرتفعة جداً بين أفراد عينة الدراسة ، حيث حصلت جميعها على متوسطات فاقت ٢.٩٠ ، كما نالت الفقرات السادسة إلى التاسعة مظاهر تأييد مرتفعة بين أفراد العينة بلغت متوسطاتها ما بين ٢.٥٠ و ٢.٨٠ ، أما الفقرات العاشرة إلى الخامسة عشرة فقد حصلت على مظاهر تأييد متوسط تراوحت درجات متوسطاتها ما بين ٢.٣١ نزولاً إلى ١.٩٨ ، في حين لم تحظ أي فقرة من فقرات المقياس على مظاهر تأييد منخفضة من أفراد عينة الدراسة .

ثانياً: اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة:

كما تمت الإشارة إليه سابقاً ، فقد اعتمد الباحث على مقياس ثلاثي الخيارات (غير موافق ، محايد ، موافق) لقياس التوجهات نحو الإنجاب وزيادة الأطفال ، وتم توزيع نتيجة المقياس إلى ثلاث فئات:

- الفئة الأولى ذات التوجه المرتفع نحو زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة وبلغ مجموع درجاتها من ٣٥ إلى ٤٥ درجة .
- الفئة الثانية ذات التوجه المتوسط نحو زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة وبلغ مجموع درجاتها في المقياس من ٢٥ إلى ٣٤ درجة .
- الفئة الثالثة ذات التوجه المنخفض نحو زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة وبلغ مجموع درجاتها في المقياس من ١٥ إلى ٢٤ درجة .

وقد كشفت الدراسة كما يظهر في الجدول رقم (٣) أن توجهات الرجل السعودي نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة لا تزال مرتفعة بشكل عام ، إذ بلغ متوسط درجات الاستجابات الكلية لأفراد العينة ٣٦ درجة ، وهي درجة مرتفعة نسبياً وتقع ضمن خانة الفئة الأولى . ويتضح من خلال الجدول ذاته توزيع أفراد العينة حسب مستوى توجهاتهم نحو القضية محل الدراسة فبلغ عدد الحاصلين على توجهات مرتفعة (مجموع درجات ما بين ٣٥ إلى ٤٥) ١٤١ مبحوثاً ويشكلون نسبة ٥١.٤ % ، في حين بلغ عدد الحاصلين على توجهات متوسطة (مجموع درجات ما بين ٢٥ إلى ٣٤) ١١٢ مبحوثاً بنسبة ٤١ % ، أما ذوو التوجهات المنخفضة نحو

جدول رقم (٤) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المقياس وترتيبها

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	٢
١	0.75	٩٧٢.	من الأسباب الرئيسية الدافعة للزواج الحصول على الأولاد والذرية	١
٢	0.79	٩٢٢.	المرأة التي ليس لديها أولاد تشعر دوماً بأن شيئاً ما ينقصها	٥
٣	0.90	٩١٢.	الوظيفة الأولى للمرأة هي أن تكون أمّاً ولا بأس بأن يكون لديها عمل إذا لم يتعارض ذلك مع أمومتها	٩
٤	0.88	٩١٢.	الزوجان اللذان لا ينجبان يبعثان على الشفقة	١٠
٥	0.67	٩٠٢.	ولادة الطفل هي أعظم تجربة وموقف يمكن أن يمر على المرأة في حياتها	٣
٦	0.77	٨٦.٢	زوجة الرجل العقيم المفترض أن تنفصل عنه وتتزوج بآخر بحثاً عن الولد	٤
٧	0.83	.83٢	التعدد مناسب جداً للحصول على زيادة الأولاد	١٢
٨	0.90	2٦.٢	الحرمان من الأولاد مسوغ مقبول للطلاق بين الزوجين	١١
٩	0.75	٥٧.٢	الزوجان اللذان لديهم أولاد من الجنسين ذكور وإناث أفضل من الزوجين اللذين لديهم أولاد من جنس واحد	١٤
١٠	0.90	1٣.٢	من الخطأ الاقتصاد على ولد واحد لأن ذلك سيؤذي مستقبله من الناحية النفسية لحرمانه من الأخ أو الأخت	٢
١١	٠.٨١	٢.١٩	كثرة الأولاد من الأسباب الجالبة للرزق	٦
١٢	0.73	7١.٢	الرجل غير المتزوج مع تقدمه بالعمر أو متزوج ولكن ليس لديه أولاد باختياره هو رجل غير طبيعي	٨
١٣	0.83	5٠.٢	من وفاة زوج المرأة العقيم أن لا يتزوج بأخرى بحثاً عن الولد مراعاة لمشاعرها	١٣
١٤	0.62	2٠.٢	الرجل لا يكون رجلاً بحق حتى يصبح أباً	١٥
١٥	0.77	8٩.١	الزواج الذي لا ينتج عنه أولاد (لعدم أو لاستخدام موانع منع الحمل أو لتقدم في العمر) هو في الحقيقة زواج خاطئ	٧
	٠.٧٩	٢.٥٤		

ومثله في النتيجة عمر المبحوث عند الزواج ، فالذين تزوجوا في سن مبكرة لا توجد لديهم اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) عن أولئك الذين تزوجوا في سن متأخرة (ف = 1.٤٨) ، وهذه النتائج تختلف عن النتائج التي خرج بها العبيدي (١٩٩٥م) حيث كان عامل العمر عند الزواج من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً في مستويات الخصوبة .

كما كشفت الدراسة أن المؤهل الدراسي ونوع الوظيفة أيضاً لم يكن لها تأثير يذكر في هذه القضية ، فالحاصلون على درجة الدكتوراه أو الماجستير ويشغلون وظائف كأعضاء هيئة تدريس أو محاضرين أو معيدين لا يختلفون جذرياً عند مستوى دال إحصائياً عن الحاصلين على درجة البكالوريوس أو الثانوية العامة ويشغلون وظائف إدارية في توجهاتهم نحو القضية محل الدراسة (ف = ٢.٨١ ، ت = ٠.١٤٧ على التوالي) ، وهو ما يختلف عن النتائج التي انتهت إليها دراسة العتيبي (١٩٩٤م) ، ودراسة العبيدي (١٩٩٥م) حين أظهرتا ارتباطاً عكسياً ذا دلالة إحصائية بين مستويات التعليم والوظيفة لرب الأسرة وعدد الأطفال في الأسرة .

وفي نتيجته مشابهة أيضاً لم تكشف الدراسة وجود اختلافات جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥) بين أفراد العينة ذوي الدخل المرتفع وذوي الدخل الأقل في توجهاتهم نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة (ف = ٢.٩٦) ، أخيراً وفي نفس الاتجاه لم تكشف الدراسة اختلافات دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥) في

درجة المتوسط الحسابي ١ - ١.٧٥ = توجه منخفض نحو زيادة النسل
درجة المتوسط الحسابي ١.٧٧ - ٢.٣٠ = توجه متوسط نحو زيادة النسل
درجة المتوسط الحسابي ٢.٣١ - ٣ = توجه مرتفع نحو زيادة النسل

ثالثاً: نتائج اختبارات فروض الدراسة :

كما تقدم في بداية هذه الدراسة حيث أشارت الفرضيات إلى وجود تأثير لعدد من الخصائص والسمات الشخصية والاجتماعية والديموغرافية على توجهات أفراد عينة الدراسة تجاه زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة ، وقد عمدت الدراسة إلى اختبار تلك الفرضيات باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، واختبار "ت" (T-Test) . وقد كشفت الدراسة كما يظهر في الجدول رقم (٥) عدم وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) تعزى لاختلاف الحالة الاجتماعية لأفراد العينة (ف = ٠.١٦٧) ، إذ لا فرق بين المتزوجين أو العزاب أو المطلقين في توجههم نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة . كما يظهر الجدول ذاته عدم وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) تعزى للاختلافات العمرية إذ لا فرق بين من تجاوزوا الأربعين في العمر ومن هم دون سن الثلاثين في توجهاتهم نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة (ف = ٢.٠٣) ،

رقم (٥) وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين الأزواج المقيمين والأزواج غير المقيمين في هذه القضية ، فالمبحوثون المتزوجون من أكثر من زوجة لديهم توجهات نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة بصورة أكبر من أولئك المتزوجين من زوجة واحدة فقط (ت = ٢.٨٤٢) ، وهو ما يتفق مع دراسة العتيبي (١٩٩٤م) ، ودراسة نوري (٢٠٠٥م) اللتان أظهرتا ارتباطاً إيجابياً بين عدد الأطفال وعدد الزوجات. كما بينت الدراسة وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين مجموعات المبحوثين حسب عدد أولادهم ، فالذين عندهم أكثر من ثمانية أولاد لديهم توجهات نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة أكثر من الأفراد الذين لديهم عدد أولاد أقل (ف = ٣.٦١).

الاتجاهات نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة بين الأفراد الذين نشئوا في المدينة وفي أسرة نووية صغيرة وبين الأفراد الذين نشئوا في البادية أو في القرى وفي أسر ممتدة وكبيرة الحجم (ت = ١.٠٦ ، ٠.٧٥٧ على التوالي) ، وهي نتيجة مشابهة لتلك التي انتهى إليها العتيبي (١٩٩٤م) إذ لم يجد تأثيراً ذا دلالة إحصائية لعامل مكان التنشئة على زيادة الأطفال في الأسر محل الدراسة ، ولكنها تختلف عن دراسة نوري (٢٠٠٥م) التي أظهرت ارتباطاً عكسياً بين مستوى التحضر ومستويات الإنجاب ، وكذلك تختلف عن دراسة العتيبي (١٩٩٤م) التي بينت نتائج دراسته أن نشأة رب الأسرة في أسرة ممتدة كان لها تأثير إيجابي على عدد الأطفال لديه . ومن جهة ثانية كشفت الدراسة وجود أثر للتعهد في الزوجات وفي عدد الأطفال على الاتجاهات نحو الزيادة في النسل إذ يوضح الجدول

جدول رقم (٥) نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي ، واختبار "ت" لدلالة الفروق بين أفراد العينة حول موقفهم تجاه زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة والتي تعزى لعدد من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة "ف"
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	٤٢.٣٧	٢	١.٦٧
	داخل المجموعات	٣٢٥.٢٤	٢٧٣	
العمر	بين المجموعات	٢٥.٤٠	2	٢.٠٣
	داخل المجموعات	٤٢٥.١٢	٢٧٣	
المؤهل الدراسي	بين المجموعات	٣٧.٠٩	2	٢.٨١
	داخل المجموعات	٦٦٣.٢٥	٢٧٣	
الدخل الشهري	بين المجموعات	٤٨.٨١	2	٩٦.٢
	داخل المجموعات	٣٢٤.٤١	٢٧٣	
العمر عند الزواج	بين المجموعات	٧٤.٨٢	٢	٨.٤١
	داخل المجموعات	٨٣٥.١٨	٢٧٣	
عدد الأولاد	بين المجموعات	٦٤.٢٧	٢	* ٣.٦١
	داخل المجموعات	٤٨٨.٧٥	٢٧٣	
المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	
نوع الوظيفة	٢.٤٩	٠.٧٤	٠.١٤٧	
مكان التنشئة	٢.٣٧	٠.٦٨	١.٠٦٣	
نوع أسرة التنشئة	٢.٥٨	٠.٧١	٠.٧٥٧	
التعدد في الزوجات	٢.٦١	٠.٤١	* ٢.٨٤٢	

* دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

القضية محل الدراسة (ما بين المتوسط والمرتفع) ، وعليه فقد تم استبعاد الفئة ذات الاتجاه المنخفض لسببين: الأول: لقلّة عددها (< ٨ % من مجموع العينة) ، والثاني: لمنع تأثيرها إحصائياً على الفئتين الآخرين. وعند إجراء الاختبارات الإحصائية مرة أخرى باستخدام

ولما كانت أغلب نتائج المقياس المستخدم في الدراسة تتركز ما بين المتوسط إلى المرتفع حاولت الدراسة - رغبة في زيادة الاستقصاء - معرفة إن كان للسمات الشخصية والاجتماعية والديموغرافية أثر ذو دلالة إحصائية في حصول هذا التفاوت في توجهات المبحوثين نحو

نفس الاختبارات السابقة لم تظهر النتائج اختلافات كبيرة عن النتائج السابقة إلا في متغيرين اثنين فقط هما المؤهل الدراسي ومكان التنشئة ، إذ بينت الدراسة وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عن مستوى (٠.٠٥) بين الحاصلين على مؤهلات عليا (ماجستير ودكتوراه) والحاصلين على مؤهلات أقل ، فالحاصلون على مؤهلات عليا لديهم ميول وتوجهات أقل من أولئك الحاصلين على مؤهلات

الجاني في السنوات الدراسية الأولية ، والمكافآت المالية التي يتلقاها الأولاد في التعليم الجامعي ، والرعاية الصحية المجانية المتوفرة ، وتوفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة ومدعومة ساهمت مجتمعة في خفض قلق الوالدين على تحمل رعاية أولادهم وتوفير الرعاية التعليمية والصحية والغذائية الملائمة ، وبالتالي أدت تلك العوامل مجتمعة إلى تشجيع أفراد المجتمع على النسل والرغبة في زيادة حجم الأسرة .

ملخص نتائج الدراسة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الرجال السعوديين في منطقة القصيم تجاه الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عدد من المحددات والسيات الاجتماعية والديموغرافية على توجهات العينة تجاه القضية محل الدراسة . وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات على عينة عشوائية مطبقة على أعضاء هيئة التدريس والموظفين في جامعة القصيم ، واستخدمت الدراسة مقياس الاتجاهات نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة وخرجت بالنتائج التالية :

١. لا يزال الرجل السعودي راغباً في زيادة النسل وزيادة حجم الأسرة ، متوافقاً في ذلك مع الاتجاه العام لمستويات الخصوبة المرتفعة في المملكة .
٢. أظهرت نتائج الدراسة أن توجهات الرجل السعودي تجاه الزيادة في النسل تراوحت ما بين مرتفعة إلى متوسطة .
٣. لم يشكل الأفراد الذين لديهم توجهات منخفضة تجاه النسل إلا نسبة قليلة جداً .
٤. لم تكن نتائج الدراسة أثراً كبيراً للعمر ، أو للحالة الاجتماعية ، أو الدخل ، أو نوع الوظيفة على توجهات الباحثين نحو الزيادة في النسل سلباً أو إيجاباً .
٥. كما كشفت الدراسة أيضاً أن الحاصلين على شهادات عليا لديهم توجهات نحو الزيادة في النسل أقل مقارنة بغيرهم من الحاصلين على شهادات علمية أقل .
٦. أيضاً كشفت الدراسة أن الأفراد الذين نشئوا في بيئة حضرية وضمن أسرة صغيرة لديهم توجهات نحو الزيادة في النسل أقل مقارنة بالأفراد الذين نشئوا في الريف أو البادية وضمن أسرة ممتدة كبيرة .
٧. وكشفت الدراسة كذلك أن الأفراد الذين نشئوا ضمن أسرة صغيرة لديهم توجهات نحو الزيادة في النسل مرتفعة ولكنها بنسبة أقل مقارنة بالأفراد الذين نشئوا ضمن أسرة ممتدة كبيرة .
٨. وأخيراً بينت الدراسة أن الأفراد غير المعددين ممن لديهم زوجة واحدة فقط ظهرت لديهم توجهات مرتفعة نحو الزيادة في النسل ولكنها أقل مقارنة بالأفراد المتزوجين بأكثر من زوجة .

جامعية أو الشهادة الثانوية نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة . كما بينت النتائج كذلك وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) لمكان التنشئة على توجهات الباحثين نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة ، فالأفراد الذين نشئوا في المدينة لديهم ميول وتوجهات أقل من أولئك الذين نشئوا في البادية أو القرى والأرياف .

وتعزو الدراسة تضائل الاختلافات بين مجموعات أفراد العينة في توجهاتها نحو الزيادة في النسل وزيادة حجم الأسرة إلى وجود توجه عام لدى المجتمع السعودي بالرغبة بزيادة النسل وزيادة حجم الأسرة وهذا تدعمه نتائج التعدادات السكانية وأغلب الدراسات السكانية التي أجريت على المجتمع السعودي مثل دراسة الخريف (١٤٢٣هـ) ، ودراسة بوقري (٢٠١٠م) ، ودراسة العتيبي (١٩٩٤م) ، ودراسة العبيدي (١٩٩٥م) . بل إن الممارسات التي يمارسها الزوجان لتنظيم النسل على مختلف شرائحهم في المجتمع كان الهدف منها كما يشير الخريف (١٩٩٩م) هو المباحة بين الولادات وليس للحد من عدد الأولاد . وعند توجيه سؤال مباشر لأفراد عينة الدراسة عن العدد المفضل من الأطفال الذين يمتنى الحصول عليهم كانت أغلبية الإجابات (أكثر من ٧٠%) تشير إلى ما بين خمسة إلى ثمانية أطفال وهو ما يتوافق مع التوجه العام الذي خرجت به نتائج المقياس المستخدم في هذه الدراسة

ولعل أيضاً ما يفسر نتائج الدراسة وارتفاع التوجهات نحو الزيادة في النسل ارتفاع المشاعر الدينية لدى مجتمع الدراسة الذي يؤمن بأن الرزق والنفقة على الأولاد مكفولة من عند الله عز وجل ، وهو ما يمثل أحد الدوافع الهامة التي تساهم في نمو مظاهر التوجهات نحو زيادة النسل ، كما أن البحث عن الأمان الاجتماعي في الكبر والحصول على الرعاية الأسرية والرعاية النفسية والاجتماعية من لدن الأبناء كفعل واجب تحتمه عليهم الشريعة الإسلامية التي تحرم العقوق أو المعاملة السيئة للوالدين تجعل الرغبة في زيادة في عدد الأولاد وبالتالي زيادة حجم الأسرة أمراً مرغوباً ومحبداً لدى الفرد في مجتمع الدراسة .

كما تعتقد الدراسة أن من أهم أسباب ارتفاع التوجهات نحو الزيادة في النسل الوضع الاقتصادي الجيد للمجتمع السعودي ، والإعانات الحكومية التي تتلقاها الأسرة بشكل مباشر أو غير مباشر ، والتعليم

ومن خلال هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي :

١. ضرورة مراجعة السياسات السكانية في المجتمع السعودي خاصة مع تجاوز سكان المملكة الثلاثين مليوناً في العام ٢٠١٤م .
 ٢. نظراً لأن الخدمات الصحية التي تشهدها بلادنا ساهمت بحمد الله تعالى بخفض معدلات الوفيات بشكل كبير ، وبالتالي زيادة معدلات النمو السكاني ، فإن الجهود المبذولة للإسراع في وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان يجب أن تتم بشكل يتناسب مع هذه السرعة في نمو أعدادهم.
 ٣. الزيادة المطردة في أعداد السكان سوف تشكل ضغطاً مضاعفاً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، وبالتالي تبرز الحاجة إلى وجود رؤية واضحة لدى متخذي القرار في المجتمع السعودي حول المسائل السكانية وطرق التعامل معها فيما يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد .
 ٤. لتفادي زيادة معدلات البطالة فإن الدراسة توصي بالعمل على خفض استقدام العمالة الأجنبية بشكل تدريجي للسنوات العشرين القادمة وإحلال الأجيال الشابة مكانها خاصة أنها تمثل أكثر من نصف المجتمع.
 ٥. العمل على تكثيف البرامج التوعوية الإعلامية الخاصة بالمسائل السكانية التي يواجها المجتمع .
 ٦. الحاجة إلى إنشاء مراكز وطنية منتشرة في المدن والمحافظات لمساعدة الزوجين على زيادة ثقافتهم نحو الممارسات الإنجابية واستخدامات وسائل تنظيم الأسرة .
 ٧. دعم المساهمات البحثية والدراسات الميدانية التي تعنى بالسكان والمشكلات السكانية ، والعمل على زيادة فاعلية المشاركات والمساهمات البحثية التي تقوم بها مراكز البحوث الأكاديمية والجامعات في تلك القضايا والاستفادة من نتائجها .
 ٨. العمل على تسهيل الوصول إلى البيانات السكانية التي تقوم على جمعها القطاعات الحكومية مثل بيانات التعدادات السكانية ، وبيانات المسوحات السكانية ، وإتاحتها أمام الباحثين ومراكز البحوث لتحليلها ودراساتها واستخلاص أهم النتائج منها .
 ٩. العمل على تعديل الاتجاهات السالبة لدى بعض الباحثين ومتخذي القرار نحو الزيادة المطردة في أعداد السكان ، إذ يمكن أن تكون هذه القضية عامل بناء وهام في التنمية الاقتصادية للمجتمع .
- وأخيراً يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية للأبحاث المتعلقة بالدراسات السكانية ، كما يأمل أن تكون مرجعاً للمهتمين في

قضايا الخصوبة ومعدلات الإنجاب في المجتمع السعودي ، والسعي لما يخدم المكتبة العربية في هذا المجال والتي لا تزال بحاجة للمزيد من هذه الدراسات التي تعنى بالتطورات السكانية في المجتمع السعودي .

المراجع

أولاً: المراجع العربية.

- الأيوبي ، فضل (٢٠٠٤م) " دور الثقافة في التنمية الاجتماعية في الخليج العربي: آفاق مستقبلية " ، مجلة جامعة الملك سعود ، الرياض ، م ١٧ ، الآداب ، ١
- بوادجي ، عبد الرحمن & خوري ، عصام (٢٠٠٢م) "علم السكان: نظريات ومفاهيم" ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دار الرضا للنشر ، دمشق .
- بوقري ، فايدة يوسف (٢٠١٠م) "الخصوبة في مدينة جدة : مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، س ٣٦ ، ع ١٣٦
- جليبي ، علي عبدالرازق (١٩٩٣) "علم اجتماع السكان" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية
- الجندان ، بدرية (١٤١١هـ) "مستويات الخصوبة واتجاهاتها في مدينة الرياض : دراسة في جغرافية السكان" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب للبنات ، الرياض .
- الخريف ، رشود محمد (١٤١٤هـ) "التعداد السكاني: مفهومه ، وطرقه ، وتقويمه ، واستخداماته" الرياض .
- الخريف ، رشود محمد (١٤٢٣هـ) "السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات" الرياض .
- الخريف ، رشود محمد (١٤٢٣هـ) "ممارسة تنظيم الأسرة ومحدداتها لدى النساء السعوديات: دراسة لبيانات المسح الديموغرافي لعام ١٩٩٩م" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، م ٢٩ ، ع ٤
- الخريف ، رشود محمد (١٤٢٣هـ) "الخصوبة في المملكة العربية السعودية : مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية" ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ع ٢

- السدحان، عبدالله (١٤٢٠هـ) تخلي الأبناء عن الوالدين ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ع ٢٧ الرياض .
- الطريقي، عبدالله (١٤١٠هـ) "تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه" ، الطبعة الثانية ، الرياض .
- عبدالحلي ، عبدالمعزم (١٩٨٥) "علم السكان: الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية" ، المكتب الجامعي الحديث ، ط ١ ، الإسكندرية .
- العبيدي ، إبراهيم محمد (١٩٩٥م) "بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى الخصوبة في الأسرة السعودية في مدينة الرياض" ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، الكويت ، مج ١٣ ، ع ٥٠ .
- العتيبي ، محمد كميخ (١٩٩٤م) "أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض : دراسة ميدانية" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، مج ٢٢ (١) .
- عزون ، سليمان فرج & السقاف ، سليمان (٢٠٠٧م) "المحددات الثقافية والاجتماعية للزواج المبكر وبدء الإنجاب في اليمن" ، مجلة حولية الآداب ، صنعاء ، ع ٤
- العساف، صالح محمد (١٤٣٣هـ) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، دار الزهراء ، الرياض.
- العكيلي ، هناء محسن (٢٠١١م) "نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الإنجاب على المرأة العربية: دراسة حالة العراق" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، م ٧ ، ع ٢٠
- العيسوي ، فايز محمد (٢٠٠٦م) " المحددات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على تفاوت مستويات الخصوبة عند المرأة الإماراتية : رؤية جغرافية " ، رسائل جامعية ، الكويت ، ٣٠٨
- الغامدي ، محمد سعيد (١٩٩٦م) "عمل المرأة وأثره على بعض وظائفها الأسرية" ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الإنسانية ، م ٩ .
- غيث ، محمد عاطف (١٩٩٣) " قاموس علم الاجتماع " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
- قباري، محمد إسماعيل (٢٠٠٢) مناهج البحث في علم الاجتماع ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر
- المصاورة ، عيسى محمد (٢٠١٣م) "المحددات المباشرة لاستقرار مستويات الإنجاب في الأردن ٢٠٠٢-٢٠٠٩ " ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، الأردن ، م ٦ ، ع ١
- نوري ، محمد عثمان (٢٠٠٥م) "مظاهر واتجاهات التغير الاجتماعي وتأثيره على السلوك الإنجابي في المجتمعات الحضرية في الدول النامية: دراسة تطبيقية على المجتمع الحضري السعودي" ، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ع ١٠ .
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٤م) الموقع الرسمي للمصلحة على الانترنت www.cdsi.gov.sa

المراجع الأجنبية

- Bianchi, S. M. (2000), Population Bulletin, Vol. 55, No. 4
- Bailey, K. D. (1994) Methods of Social Research, Fourth Edition, New York, The Free Press.
- Caldwell, J. (1982), Theory of Fertility Decline, New York: Academic Press
- Himes, C. (2001), Population Bulletin, Vol. 56, No. 4
- Macionis. J. J. (١٩٩٩), Sociology, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, USA .

- Treas, J. (1995), Older Americans in the 1990s and Beyond, Population Bulletin, Val. 50 No. 2
- United Nation, (2010) World Statistics, (www.un.org)
- PRB : [Population Reference Bureau](http://www.prb.org), 2010, 2012, 2013 Data sheets, (www.prb.org)
- Thio, A. (1992) Sociology, Harper Collins Publishers, New York, USA

Weeks, J. R. (2001), Population: An Introduction to Concepts and Issues Wadsworth. U.S.A

Attitudes of Saudi Males toward high fertility levels and high family size (A Study in Qassim, Saudi Arabia)

Dr. Mohammed Alsaawi

Sociology Department

Qassim University

Abstract

This study aims at investigating the attitudes of Saudi men towards high fertility levels and high family size in Qassim region, and the impact of a number of determinants and social and demographic features on the attitudes of the study population. Data collection is conducted via a random sample of faculty and personnel at Qassim University, and fertility attitude scale is used.

The findings of the study can be summarized in that the Saudi man has high positive attitudes towards high fertility levels and high family size in line with the general trend of high fertility levels in Saudi Arabia. However, the study does not show considerable impact of age, social status, income, type of profession on fertility levels; meantime it shows limited impact of education level, social background, and family type in which the participants are brought up.

Recommendations of the study are outlined as follows: a review of population policies in the Saudi society should be conducted, population data should be available to researchers, research in this area should be intensified.

Key words: Attitudes, Fertility, Family Size. Saudi Society